الباب الأول

المفهوم والتاريخ

obeikandl.com

obeikandl.com

تعريف التجارة الدولية

هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول وتختلف عن التجارة المحلية التي تتم كلية داخل البلد الواحد وتسمى التجارة الدولية أحيانًا بالتجارة العالمية أو التجارة الخارجية.

وتسمح التجارة الدولية للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول وتستفيد من التجارة الدولية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع التي ينتجها الآخرون بسعر ارخص وتُمكِّن التجارة الدولية من إنتاج سلع أكثر وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل، مما لو حاول قطر ما، إنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة.

وبحلول أوائل التسعينيات من القرن العشرين، بلغت التجارة الدولية ـ التي تقاس بالصادرات ـ حوالي ثلاثة تريليونات ونصف التريليون دولار أمريكي في السنة وكانت أهم الأقطار المصدِّرة آنذاك ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وتُنفّذ معظم التجارة الدولية بواسطة المصدرين والمستوردين غير الحكوميين، ويدار جزء صغير بواسطة الحكومات وتدار معظم التجارة الدولية في الدول الشيوعية بواسطة الحكومة.

وتعتبر التجارة أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة في حياة الإنسان، وهي معروفة منذ القدم لدى البشرية، ويمكننا تعريف التجارة على أنها عبارة عن تبادل طوعي يتم من أجل تبادل البضائع أو الخدمات أو كلا الأمرين معاً، ومن الممكن أن يتم هذا التبادل بين طرفين وهنا تسمى تجارة ثنائية، أو قد يتم بين أكثر من طرفين وتسمى تجارة متعددة، ومع التطورات التي شهدتها الحضارة الإنسانية تطورت معها التجارة شيئاً فشيئاً، حيث تم إختراع المال لتسهيلها، وتوسع نطاق التجارة بحيث أصبحت تتم بين دولتين أو أكثر، ليظهر مفهوم التجارة الدولية، التي لعبت دوراً هاماً في اقتصاد الدول، فما هي أهمية التجارة الدولية ؟.

أهمية التجارة الدولية

ظهرت التجارة الدولية نتيجة اتّساع الرقعة الجغرافية التي تضم سوق التبادل الاقتصادي، بحيث أصبحت تتم بين أقاليم مختلفة ومتنوعة الأمر الذي جعل لها طابعاً خاصاً بها يميزها عن التجارة المحلية، وتعتبر التجارة الدولية من أهم المقومات لنجاح وازدهار الاقتصاد لأي دولة، لما لها من أهمية، وتكمن أهمية التجارة الدولية في أنها:

- تعتبر أكثر الوسائل المناسبة لاستغلال الموارد الموجودة في العالم بالشكل الأمثل.

- تحفز الدول والأقطار المختلفة على زيادة إنتاجيّتها من السلع، وبالتالي إشباع احتياجات السوق المحلي والعالمي.
- تجعل كل دولة متخصصة بإنتاج سلعة معينة، وتصديرها إلى الدول الأخرى الأمر الذي يقوي من اقتصاد الدولة.
- التبادل التجاري القوي بين أي دولتين يقوي من العلاقات السياسية بينهما ويوطدها.
- تعزز من العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بحيث تقوم الدول بإبرام العديد من الاتفاقيات والصفقات من خلال استيرادها وتصديرها لسلع معينة.
- تعتبر بمثابة شريان الحياة مع الدول الأخرى، فمن خلالها يتم التبادل الثقافي والحضاري بين الدول.

الاختلاف بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التاجرتين تكمن فيما يلي:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

- مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).

- وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.

- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

- اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.

- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

obeikandl.com

أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- **ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.**
- **اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.**
- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.**
- **عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.**
- **وجود فائض في الإنتاج.**
- **الحصول على أرباح من التجارة الخارجية**
- **رفع مستوى المعيشة.**

عوامل تؤثر على حجم التجارة الخارجية بين الدول :

- تكلفة النقل وتمثل تكلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة .

- الانشطة الاخرى:هناك بعض الانشطة لها تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة مثل النشاط السياحي .

- السلع الوسيطة توجود بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية بغرض انتاج سلع أخرى ، او ان انتاج بعض السلع يتطلب استخدام سلع معينة تؤثر هذه الحالة على حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته .

- التجارة الخارجية غيرالمنظمة : اهملت النظريات التجارة غير المشروعة أو التهريب، حيث تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطا مهما لذا لابد من أخذها بعين الاعتبار .

- تأثير الدخل : تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب وهي عموماً (خاصة نظرية Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

- الشركات متعددة الجنسيات : تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها

الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة سلعة عالمية فالشركات المتعددة الجنسية تساهم بشكل كبير على نمو حجم التجارة الدولية خصوصا بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة .

- اختلاف الأذواق والآراء حول السلع : توجد في بعض الاحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى ، مما يولد ما يسمى بظاهرة التجارة البينية لنفس السلعة .

- تفترض النظريات عدم امكانية انتقال عوامل الإنتاج مثل راس المال والعمالة ، وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي ولذا يجب تعديل النظريات وفقاً لذلك .

السياسة التجارية :

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.

- اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

obeikandl.com

أهداف سياسة التجارة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

١.٢ الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

obeikandl.com

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية .

في الدولة.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

وهناك نقاش دائر بين الاقتصاديين حول الأسلوب أو السياسة الأفضل الواجب اتباعها لتفعيل دور التجارة الدولية ، ومشاركتها في عملية التنمية بفعالية ، قسم منهم يؤيد سياسة الانفتاح التجاري في حين يؤيد القسم الاخر سياسة الحماية التجارية ، وتعتمد مجموعة الدول الرأسمالية الاسلوب الاول ، في حين تعتمد مجموعة الدول الاشتراكية الاسلوب الثاني ، ويملك كلا الطرفين المبررات والتجارب التي تدعم وجهة نظره ونحاول توضيح وجهة نظر كلا الطرفان كما يلي :

obeikandl.com

أولاً - وجهة النظر الداعمة لسياسة الحماية التجارية :

يقصد بالحماية التجارية الجهود الحكومية لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية .

اعتمدت الدول الاشتراكية هذا النموذج انسجاماً مع عقيدتها الاقتصادية واعتمدت الدول الرأسمالية سياسة الحماية التجارية منذ تاريخ قديم فقد لجأت اليها الحكومات الوطنية تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، بغرض حماية منتجاتها الوطنية من مختلف السلع والخدمات من منافسة البضائع المستوردة .

فخلال مرحلة الانتقال من المجتمع الزراعي الى الصناعي ونمو الطبقة البرجوازية اعتمدت الدول الاوروبية مبدأ الحماية الوطنية للتجارية الخارجية ، بغرض ضمان الاسواق الاستهلاكية لمنتجاتها ،لكن بعد التطورات المهمة في الفكر الرأسمالي والتوسع الكبير في التقنيات وأساليب وحجم الانتاج في المجتمعات الرأسمالية برزت الحاجة للتحرر من الحماية التجارية .

ويتم اعتماد الحماية التجارية بسبب تمتع بعض المنتجين بالحماية التجارية بسبب تمتعهم بقوة سياسية معينة ، اوانسجاما مع العقلية الايدولوجية التي تعتمدها الدولة .

فالمشكلة الحمائية في هذه الحالة تمثل مشكلة سياسية ، لذا فان علاجها يجب أن يكون سياسياً ، بشكل مترادف مع العامل الاقتصادي .

ويرى قسم كبير من الاقتصادين المعارضين لعملية الانفتاح التجاري ، ان موضوع التحرر التجاري يدخل ضمن مفاهيم العولمة ، وهو يمثل وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية ، وبموجبه تقوم بتغير وجه الرأسمالية ضمن نموذج متطورة من الاستغلال ، وهو يمثل نموذج لمنطق العلاقات اللامتكافئة بين المجتمعات المتقدمة صناعيا (مهما كانت الإيديولوجيا التي تعتنقها) والمجتمعات غير المتقدمة صناعيا .

فالوقائع العملية تؤكد أن القوى الاقتصادية تسرف بطريقة أو بأخرى في استخدام سلطتها التفاوضية عندما تتعامل مع الدول الأقل قوة ويأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو نظرا لتواجد مركز قرارها في بلدانها الأصلية ، وهي في الغالب تأخذ في اعتبارها مصلحتها الذاتية بالدرجة الاولى دون مراعاة

لمصالح الدولة المضيفة لها ، مع الإبقاء على حالة التخصص ضمن قواعد التقسيم الدولي للعمل في منتجات وحيدة تتحكم في أسعارها الدول الاستعمارية سابقا .

الحالات والدوافع التي تستدعي فرض الحماية التجارية :

وهنا نبين الدوافع والحالات التي تلجأ إليها الدول لفرض الحماية التجارية ، ولا نقصد هنا الدول التي تتبنى عقيدة تتعارض بالاساس مع مبدأ الحرية التجارية .

- ان الفكرة القائلة بان التكامل الاقتصادي العالمي يأتي بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العالمية ، أصبحت موضع خلاف وجدل متزايدين في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حدا سواء ، حيث يظهر العديد من البلدان شهية متعاظمة لاعتماد ممارسات تمييزية معيقة للتجارة كأدوات سياسية اختيارية.

وقد تسارع التغيير البنيوي بنفس القدر في العديد من البلدان النامية جراء تمدد المدن وتراجع الزراعة التقليدية والصناعات المنزلية الصغيرة الحجم أمام المزيد من التخصص في الأسواق العالمية ، مما يعني ذلك أن مزيدا من القطاعات الاقتصادية أصبح يشعر بأنه مهدد من قبل المنافسة الدولية الفعلية المحتملة ، وتعممت هذه الشائعة لدى دول

وصلت إلى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية.

وهناك قضية ثانية مرتبطة بهذا الأمر هي الخوف من أن تكون التجارة المتنامية ما بين البلدان الأكثر تطوراً والمناطق الأقل نمواً في العالم هي السبب الرئيسي لازدياد التباين في الدخل .

- تبرز الاصوات المطالبة بوجود الحماية الوطنية في الدول الراسمالية المتقدمة عند حصول الازمات الاقتصادية والمالية بغرض ضمان المصالح الوطنية للدولة وللمنتجين المحليين من المنافسة الخارجية لهم ، فعندما حصل الكساد العالمي العظيم في ثلاثينات القرن الماضي دعت الحاجة للحماية الوطنية استجابة لأسباب سياسية عالمية شاملة .

فالإجراءات المضادة لإغراق الأسواق بالسلع بسعر أقل من كلفتها ، والتعريفات الجمركية أو نظام الحصص ، والإعانات الحكومية للإنتاج لذا فان القوانين المشوهة للتجارة الحرة، كلها أمور لها رواج وقبول عند حصول الجمود في النمو الاقتصادي .

- تأتي الحماية التجارية في بعض الاحيان كاستجابة للمطالب الشعبية ، او للمصالح الخاصة لبعض الطبقات ، اوكنعكاس للقلق الشعبي إزاء صدمة التغيير ومن الملاحظ ان دواعي الحماية التجارية انحسرت إلى درجة كبيرة في العصر الحديث بفضل الجهود المبذولة في المفاوضات الدولية المؤدية إلى تقليص القيود الجمركية المفروضة على التجارة

العالمية ، لكن لاتزال سياسة الحماية الى اليوم تمثل ظاهرة سياسية يدعو اليها في مناسبات معينة .

– تقوم الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية في مناسبات معينة بفرض قيودا تجارية عديدة نتيجة المقابلة بالمثل لحماية منتجاتها الوطنية فقد لجأت أمريكا إلى فرض تدابير الحماية تحت الضغط السياسي اتجاه صناعة السيارات في كوريا الجنوبية ، لان مبيعات السيارات الأجنبية اليابانية والأمريكية والأوروبية فيها لم تتجاوز سوى ثلاثين ألف سيارة في عام ٢٠٠٥، أي ما نسبته فقط ٣.٣% من مجمل حجم سوق السيارات الكوري ، في حين باعت شركات السيارات الكورية في السنة ذاتها ما يزيد عن ١.٥ مليون سيارة كورية في الخارج ، لذلك فقد فرضت تعريفة جمركية على السيارات في كوريا بنسبة ٨%، مع بعض الضرائب على حجم المحرك .

كما فرضت بريطانيا رسوماً جمركية على الواردات بهدف حماية المزارعين البريطانيين وملاّكي الأراضي الزراعية من منافسة الواردات من الحبوب الأجنبية رخيصة الثمن لمحاصيلهم ، لكن هذه الرسوم الجديدة المفروضة على الواردات ما لبثت أن تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المدن الإنكليزية ، مما أرغم أرباب العمل على دفع رواتب أعلى للعمال كي يتمكن عمالهم من تحمل نفقات طعامهم ، وبعد

صراع طويل تم في عام ١٨٤٦ الغاء هذه القوانين ، وبذلك حققت الجهات المطالبة بالتحرير انتصار حاسم لصالحها .

وتمثل الحماية الممنوحة لصناعة الملابس والمنسوجات في جميع أنحاء العالم حتى عهد قريب نموذجاً كلاسيكياً على كيفية دفاع مثل هذه المجموعات عن مصالحها الخاصة بها.

- يظهر العمال قلقاً متزايداً حول الانفتاح التجاري بسبب التغيرات المؤدية إلى فقدان وظائفهم وبسبب التقدم في التكنولوجيا الذي يؤدي الى تقلص الحاجة إلى اليد العاملة في القطاع الصناعي بالخصوص ، خصوصا خلال السنوات الستين الاخيرة وتراوحت نسبة نمو الإنتاجية في معظم الدول المتقدمة في القطاع الصناعي ما بين ٣ و٥ بالمئة سنوياً منذ عام ١٩٥٠وفي نفس الوقت لم ينمو عدد الوظائف في ذلك القطاع إلا قليلاً ، او ادى الى تقلص حصة قطاع الصناعة من الوظائف يقابله ازدياد في حصة قطاع الخدمات منها.

أبرز نظريات سياسة التجارة الخارجية :

وجهة النظر الداعمة للانفتاح التجاري :

يعتقد قسم كبير من الاقتصادين ان الانفتاح التجاري يخلق الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي ،

وان إقامة الحواجز في وجه التجارة يجعل وضع الناس والمجتمعات اسوأ إجمالاً مما كان عليه وهم يملكون جملة من المبررات تدعم وجهة نظرهم فقد أثبتت التجربة والاختبار أن توسيع نطاق التبادل التجاري العالمي ضرورة أساسية للنمو الاقتصادي وجني الثروة وتحفيز الابتكار وتحسين الانتاجية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، فالانفتاح الاقتصادي لأسواق الولايات المتحدة شكل حجر الزاوية لقوة هذه البلاد وازدهارها ، حيث تملك الولايات المتحدة اليوم أضخم اقتصاد في العالم وهي تمثل أضخم مصدر ومستورد في العالم .

ساعدت التجارة الأكثر تحررا منذ التسعينات من القرن الماضي على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأمريكي بنسبة حوالى ٤٧% ، وأتاحت خلق تسعة عشر مليون فرصة عمل جديدة في نفس تلك الفترة ، وتؤمن الصادرات المصنوعة اليوم أكثر من سدس الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعود الوظائف المرتبطة بالتصدير على العاملين فيها بأجور تزيد ما بين ١٣% و١٨% على معدل الأجور القومي .

استنادا لذلك فقد سعى كثير من السياسين في الدول الراسمالية خصوصاً في الولايات المتحدة الامريكية الى تبني سياسة دعم الحركة التجارية وازالة كل الصعوبات التي تعرقل سهولة حركتها ، والمراقب

لسير المناقشات الجارية في مفاوضات جولات الجات الثماني والمناقشات الجارية ضمن تشكيلات منظمة التجارة الدولية يكتشف الجهود التي تبذلتها الولايات المتحدة باتجاه حصول مزيد من التحرر التجاري مقابل الاصوات الداعية الى وضع ضوابط وقيود معينة للحماية الوطنية وترتفع هذه الاصوات ايام الازمات وكانت تصدر من قبل الدول الاوروبية بالخصوص لحماية مصالحها الوطنية ، وشمل مجالات التحرر في الجولة الاخيرة التوسع في الانشطة التي تشملها الاتفاقيات التجارية ، والتوسع في تنظيم قواعد العمل وفي ازالة كل المعوقات ضمن نطاق المزايا الممنوحة مثل الدعم او التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة اواجهزتها لبعض الانشطة او السلع ، للوصول الى مرحلة التحرير الكلي للعمليات التجارية في الاسواق الدولية .

يواجه عالم القرن الواحد والعشرين تحديات هائلة ، فأكثر من بليون من سكان هذا العالم يعيشون في حالة فقر، وتشترك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء فى العمل على تقليص الفقر في مختلف أرجاء العالم وتسعى من خلال تنشيط التجارة الدولية تنفيذ اهداف من شأنها تحقق نمو اقتصادي أكبر لتحسين مستويات المعيشة ، فهي تعمل على الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات دورة الدوحة الحالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية ، أن التجربة الفعلية

والنظرية الاقتصادية أثبتا أن الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة العالمية ، يشكلان الطريقة المثلى التي اثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق النمو.

فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر وسكاناً أفضل من الناحية الصحية والتعليمية والبيئية ، وحقوق العمال وفرصاً أكثر للاستثمار من خلال تحفيز صناعاتها المحلية على الابتكار والتنافس وانتاج سلع عالية الجودة أما القيود التجارية فعلى العكس من ذلك إذ إنها قد تحقق اهداف معينة او تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة ، ولكن نتيجتها النهائية وضع البلد بأجمعه في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها وتحقيق نموا أبطأ، وتؤدي الى تحقيق شحة في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة .

مبّررات مؤيدوا التجارة الحرة :

– جني الفوائد المحققة من اعتماد مبدئي التخصص والانتاج الكبير في إنتاج البضائع والخدمات ، مما يؤدي الى تحقيق كفاءة اعلى في الانتاج وانخفاض في التكاليف كما يؤدي إلى تحفيز حركة الاستثمار المباشر بين الدول ، والذي له دور مهم في تنشيط عملية التنمية ويسهل نقل التكنولوجيا بين الدول .

- تتيح ازالة العوائق الحكومية المفروضة على التجارة فرصة افضل للأفراد والمؤسسات للوصول إلى مصادر شراء السلع والخدمات في العالم بشكل اسهل وافضل .

– تؤدي المنافسة الى تحفيز مؤسسات الأعمال على الابتكار وعلى تطوير عمليات وتقنيات إنتاج جديدة لخدمة المستهلك بشكل أفضل .

- تؤمن القوانين التجارية تحقيق الدقة والشفافية والقدرة على توقع توجهات التجارة الدولية ، وتساعد على ترسيخ حكم القانون ، وتفسح المجال أمام الدول لحل نزاعاتها التجارية بالطرق السلمية بعيدا عن سياسة الصراعات بكل اشكالها وسياسات الحماية كثيرا ما تكون غير واضحة وتؤدي الى توسع نطاق نشاطات جماعات المصالح الخاصة التي تمارس الضغط السياسي ، مما يؤدي الى حصولها على أرباح مفرطة غير منتجة ، وتؤدي الى حصول خلل في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

- بالنسبة للدول النامية ، فإن فوائد الانفتاح التجاري المقترنة بإصلاحات داخلية تدعم السوق ، فقد اثبتت التجربة ان تحقيق مزيدا من النمو الاقتصادي وتقلص الفقر يتم من خلال تحرير التجارة وتوفير فرص عمل كبيرة ، فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الدخل الفردي

الحقيقي نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات إذ بلغ معدل نموها السنوي ٥ بالمئة على سرعة النمو المتحقق في الدول النامية الأخرى (التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها ١,٤ بالمئة فقط).

- أما بالنسبة للفقر، فيرى أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، البروفسور خافيير سالا-إي- مارتين أن معدلات الفقر حول العالم قد انخفضت بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية ، فهو يقدر أنخفاض عدد الفقراء في العالم عام ٢٠٠٠ بما لا يقل عن ٢٥٠ مليون الى ٥٠٠ مليون نسمة عما كان عليه عام ١٩٧٠، وأنه رافق ذلك انخفاض في حدة الفوارق في الدخل الفردي في العالم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم ، فالصين مثلا التي فتحت أسواقها بنشاط كبير ووسعت تجارتها العالمية أدى إلى انتشال أكثر من ٢٥٠ مليون صيني من الفقر. أما تشيلي التي فتحت هي أيضاً أسواقها بنشاط أمام التجارة العالمية فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف، إذ انخفض معدل الفقر فيها من نسبة ٤٦% في عام ١٩٨٧ إلى نسبة تقارب ١٨% في عام ٢٠٠٤.

وتشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولية ، إلى أنه يمكن للتجارة العالمية الحرة أن تنتشل عشرات

الملايين الآخرين من براثن الفقر، وأن تضخ ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في اقتصادات الدول النامية إلا أنه يتعين، كي تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، أن تكون هذه السياسة مقرونة بإصلاحات داخلية أخرى، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية.

– ان تحرير التجارة الدولية تؤدي الى دعم مشاريع التنمية المستديمة ، حيث تتجه الدول الغنية إلى تخصيص قدر أكبر من موارد بغرض المحافظة على البيئة وصيانتها وتتضمن مفاوضات دورة الدوحة إمكانية تحقيق نجاح كبير فيما يتعلق بالتجارة والبيئة ، بحيث يكون لتحرير التجارة نتائج بيئية إيجابية.

– ان تحرير التجارة الدولية ساعد على نمو تشكيل تكتلات اقتصادية اقليمية يتم بموجبها تشكيل اسواق مشتركة بينها خصوصا بين الدول المتقدمة او مع دول اسيا الصناعية مثل الصين والهند وماليزيا وكوريا .. الخ ، حيث استفادة هذه الدول من الزيادة الكبيرة الحاصلة في حجم تجارتها الخارجية الى تحقيق مراحل متقدمة من التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والاقتصادي بينهما ، واصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تمثل اهم المظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة

في العالم واصبح لها دور مهم واساسي في اوجيه السياسات الاقتصادية في العالم .

- من ميزات الانفتاح التجاري كون الأسعار العالمية توفر معلومات حول الندرة أفضل مما توفره الأسعار التي شوهها ضغط مجموعات المصالح الخاصة وتوفر الأسعار العالمية حوافز أفضل للمستهلكين وللشركات المحلية على استخدام الموارد بطريقة تزيد قيمة الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن .

- كثيراً ما تتوفر للشركات والمستهلكين في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً خيارات أكثر من البضائع الأفضل نوعية، وقد تشهد هذه الاقتصاديات وتيرة أسرع في الانتشار التكنولوجي إذا ما كانت التكنولوجيا متضمنة في قطع مستوردة أو في الاستثمارات الأجنبية.

- ثمة فائدة أخرى للتجارة المنفتحة تتمثل في تقليص ما تتمتع به الصناعات المحلية العالية التركيز من قوة في السوق داخل بلدانها.

عوائق التجارة الدولية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف وتتعدد وسائل تلك

السياسة ، وهي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، تبعاً للنظام الاقتصادي السائد .

الرسوم الجمركية (الضريبة الجمركية) :

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً ، واردات ، أو خروجاً ، صادرات . والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية وهناك أنواع متعددة من التعريفات حيث يجري تقسيم الرسوم الجمركية إلى :

* من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي يميز بين الرسوم القيمية ، والرسوم النوعية ، والرسوم المركبة أما الرسوم القيمية فتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة وتتحدد الرسوم النوعية على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن ، بينما تتضمن الرسوم المركبة رسماً نوعياً يضاف إليه رسم قيمي .

* من حيث الهدف يميز بين الرسوم المالية ، والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة ، والرسوم الحمائية والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

* من حيث مدى حرية الدولة في فرضها يميز بين التعريفة المستقلة والتعريفة الاتفاقية والأولى تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية ، أما الثانية فتكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى .

* وقد يفرق بين التعريفة البسيطة والمزدوجة والمتعددة تبعاً لسعر الضريبة المفروضة وبجانب التعريفة العادية قد يوجد تعريفة احتياطية تتوقف على الظروف التي تطبق فيها التعريفة الجمركية .

وينتج عن فرض الرسوم الجمركية آثار ينعكس بعضها على مستوى الدخل القومي للدولة وعلى ميزان مدفوعاتها كذلك تؤثر التعريفة على معدل التبادل التجاري ، وتحمي الصناعات المحلية التي تحتمي ورائها ، وتخفض الاستهلاك من السلع وتعمل على إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين ،وتوفر إيرادات للحكومة ، وتؤدي إلى انخفاض كفاءة تخصيص الوارد سواء بالنسبة للتجارة التي تنشأ بين الصناعات أو التي تنشأ بين الدول الصناعية .

فمن حيث الأثر على معدل التبادل تستطيع الدولة عن طريق الرسوم الجمركية تحسين معدلاتها تبادلها ، ذلك أنه يترتب على فرض هذه الرسوم ضرورة زيادة حجم السلع الأجنبية للحصول على نفس القدر من السلع الوطنية .

وبطبيعة الحال يتوقف الكسب الذي يمكن تحقيقه من فرض الرسوم الجمركية على عدم المقابلة بالمثل من جانب الدول الأخرى .

ويؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظراً لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيداً عن المنافسة الأجنبية وإذا كان فرض حماية جمركية أمر ضروري لحماية الصناعات الناشئة فإنه يشترط بطبيعة الأحوال أن تكون هذه الصناعات قادرة بعد استكمال نموها ، على الإنتاج بدون حماية أما إذا كانت الصناعة محتاجة إلى حماية بصفة دائمة فمعنى ذلك أن الدولة لا تتمتع فيها بأية ميزة نسبية وأولى بها أن تستخدم مواردها في أوجه أخرى تعود عليها بفائدة أكبر .

كما أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي إذ يؤدي ارتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من

استهلاكها ، ويضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل اشبعاً أو الاستغناء عن هذه السلع كلية .

ولعل أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول على إيرادات للدولة ، وقد يصدق هذا على الكثير من الدول حتى وقتنا هذا وتعتبر الرسوم الجمركية إيراداً خالصاً إذا ما تم فرضها على منتج لا يتم إنتاجه محلياً ، وإذا لم تتضمن هذه الرسوم أية أثار حمائية بل قد تتحاشى الرسوم تلك الآثار إذا ما فرضت ضريبة مساوية للرسوم الجمركية على الإنتاج المحلي وفي بعض الأحيان تفرض رسوم على الصادرات بغرض تحقيق إيرادات للدولة .

وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل القومي يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أثمان السلعة الخاضعة للرسم ، وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية وفرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى ارتفاع ثمن العنصر الإنتاجي النادر نسبياً ولذلك فإن الحواجز الجمركية تكون دائماً في صالح أصحاب عناصر الإنتاج النادرة نسبياً ، وتؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح هذه العناصر كما أنه عند فرض الرسوم الجمركية ، يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين .

ومن ناحية الدخل القومي ، فإن فرض الرسوم الجمركية إذ ترفع أثمان الواردات فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومن ثم تساعد على زيادة الدخل القومي .

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات فالمعتقد بصفة عامة أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسينه عن طريق تخفيض الواردات مع بقاء الصادرات على ما هي عليه . ولكن هذه النظرة تهمل أثر هذا التغيير على الدخل القومي من ناحية ، وأثره على سلوك الدول الأخرى من ناحية أخرى . فانخفاض الواردات مع بقاء الصادرات على ما هي عليه يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة الواردات ومن هنا فإن النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات ، وتتوقف هذه النتيجة على الميل الحدي للاستيراد ومن ناحية أخرى فإن فرض الرسوم الجمركية على الصادرات قد يدفع بالدول الأخرى لفرض قيود من ناحيتها مما يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية .

الإعانات (إعانات التصدير) :

والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها ، وذلك بتمكينهم من خفض

الأثمان التي يبيعون على أساسها والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي ، أو غير مباشر وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي . ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية ، تعرف بالرسوم التعويضية ، على دخول السلع المعانة لأراضيها .

الإغراق :

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج ، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافاً إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق : الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة ، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت الذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله ، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية .

ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية وتتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق يهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها برفع الأثمان كما في حالة الإغراق المؤقت وتتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد .

تخفيض سعر الصرف :

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملة الوطنية .